

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
 حَامِدًا اللَّهُ الَّذِي أَنَارَ مَشَارِقَ الشَّرِيعَةِ لِأَهْلِ السَّنَةِ السَّنِيَّةِ وَأَجْلَهَا وَحَرَّمَ نِكَاحَ
 الْمُتَعَةِ بِالْإِدْلَةِ الْوَاضِحَةِ بَعْدَ مَا أَجْلَهَا وَنَسَخَ آيَاتِ بَيْرَاهِينَ سَاطِعَاتٍ وَبِحُجُوجِهَا
 قَرَأَ بِمَا يُؤَدَّى مَوْجُ نَزَلٍ عَلَى أَفْضَلِ رَسَلِ سِدْقِ لَيْلَةِ الْأَسْدِ أَوْ مَرَجٍ بِسَيْدِنَا
 مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْبَرِيَّةِ الْمَدْعُوعِ بِالْحَامِدِيَّةِ وَالْمُجُودِيَّةِ صَلَّى اللَّهُ وَسَامِعِهِ
 وَمَا لِي أَلْكَرَامِ وَصَحْبِهِ الْفَخَامِ أَزْهَارِ حُدَانِ الدِّينِ وَأَنْوَارِ أَحْدَافِ الْيَقِينِ
 وَبَعْدَ فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ حَامِدُ الْعَرَادِي رَضِيَ عَنْهُ الْمَلِكُ الْهَادِي قَدْ جَرَى
 بَحْثٌ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ مَعَ جِنَابِ الدُّسْتُورِ الْكَرِيمِ وَالْوَزِيرِ الْفَخِيمِ نَازِمِ نِظَامِ الْأَمْرِ
 فِي سَكْتِ مَدْلِهِ مَدِيرِ أُمُورِ الْجُمْهُورِ بِعِلْوِ الْهَمَمِ مَعَ كَمَالِ بَابِهِ وَمَنْزِلِ فَضْلِهِ الَّذِي
 مَكَّدَ مِنَ الْعِلْمِ بِحَسَنِ التَّدْبِيرِ مَنزِلَةً عَلِيًّا فَأَوْرَاهَا مَطْلِحَ الْأَبْصَارِ وَمَا فَوْقَهَا جِبَالِ
 لِأَلْفِكَارِ فَهُوَ مَعْدِنُ الْكَمَالِ وَمَلْجَأُ الْخَائِفِ وَمَطْلِحُ الْأَمَالِ مَعَ الصَّدْرِ الرَّجِيْبِ وَالْجِنَابِ
 الْخَضِيْبِ وَالِدَوْلَةِ الْبَهِيْمَةِ الْحَكِيمَةِ فَتَرَاهُ سَهْمًا مَهَابًا وَزَيْبًا وَقَمْرًا سَاطِعًا مَشْرِقًا نِيرَانًا وَإِذَا
 دَابَّتْ ثَمَرَاتُ نِعْمَتَيْهِمَا وَمَلَكَ الْكِبْرِيَا

ما ظهرت السائل من شرابها
 وسالت السائل شرابها

سأسى الأمور فليس يخفى رغبته من رهبة وبسالة من لين
 كالسيف رونق أثره في متنه ومضاووه في حده السنون

حفظ

حضرة الجناب الكبير محافظ الشام و امير الحاج سليمان باشا الوزير حرسه
 تعالى نفسه النفيسة مع فتمه وذاته الشريف مع عزته فاوردت مند جناب
 ما خطر لي في ذلك الاوان وهو عبارة الهداية وحكاية القاضي يحيى بن اكرم التي
 ذكرها ابن خلكان فطلب مني نقل ما ذكر فيها من المقال واشتال الامر العال
 شديت على حسب الحال في تحرير ما قررت متوكلا على الله تعالى فيها حررت
 وهي لمعة في احوال القدس ايلانه تعالى ان تشتغل في سلك القبول ان خير رسول
 واكرم مامول والله ولي التوفيق والهادي الى سوا الطريق وهو حسي ونظام
 فنقول المتعة في اللغة بمعنى التمتع وهي الانتفاع قال في القاموس المتعة
 بالضم والكسر اسم للتمتع كالمتاع وقد تمتعت واستمتعت وقال ابن الاثير في
 التمتع بالشيء الانتفاع به يقال تمتعت به اتمتع تمتعا واسم المتعة وقال
 في المصباح المتاع في اللغة كلما ينتفع به كالطعام والبرواتا البيت واصل المتاع
 ما يتباع به من ذلك وامتعت المطلقة بكذا اذا اعطيت اباه لانها تستفيع به وتمتع
 به والمتعة اسم من التمتع ومنه تمتع الخ وامتعت النكاح وامتعت الطلاق ونكح
 المتعة هو الوقت في العقد الى ان قال واستمتعت بكذا او تمتعت به امتعت منه
 تمنع العمرة الى الحج اذا احرم بالعمرة في اشهر الحج وبعد تمامها يحرم بالحج فانه بالقرن
 من اعمالها يحل له ما كان حرام عليه فن تسمى تمتعا انتهى وقال في التكناف
 وسيت متعة لا يقتاعه بها اول تمتع لها بما يعطيهما وقال في معارج الدراية
 المتعة اربعة انواع انسان في الحج وانسان في النكاح اما الاثنان في الحج احدهما مشرعة
 وهو الترفق باذا النسك في سفره واحدة والاحرام صحيح والثانية منسوخة
 وهو ان يحرم بالحج في اوان الحج ثم اذا اراد ان يخرج من احرامه فانه يلحق باعمال العمرة
 ويحتمل ثم اذا صار وقت الحج احرم بالحج من مكة واما الاثنان في النكاح فاحدهما

مشروعة وهي ثلاثة ابواب دوع وخار ومحفة لمن زوجت بلا مهر وطلقت قبل الفوطي
والثانية مشوخة وهي تكاح المتعة قال العلامة ابن الهمام وتكاح المتعة صواب
يقول لامرأة خلية من الموانع تمتع بك الى عشرة ايام بكذا اشهد او يقول اياما او تعيني
نفسك اياما او عشرة ايام او لم يذكر اياما بكذا من المال قال شيخ الاسلام في الفرق
بين وبين التكاح الوقت بلفظ التكاح والتزوج وفي المتعة تمتع واستمتع انتهى
يعني ما اشتمل على مادة متعة والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود في المتعة
وتعيين المدة وفي الوقت الشهود وتعيينها ولا شك انه لا دليل له لولا على تعيين
كون تكاح المتعة الذي اياه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم حرمة هو ما اجتمع
فيه مادة تمتع للقطع من الآثار بان التحقق ليس الا ان اذن لصحة في المتعة ليس
معنى هذا ان من بائنه هذا المادون فيه يتعين عليه ان يخاطبها بلفظ تمتع ونحوه
لما عرف من ان اللفظ انما يطلق ويراد معناه فاذا قالوا تمتعوا من هذه النسوة
فليس بمشروعة قولوا تمتع بك بل اوجدوا معنى هذا اللفظ ومعناه المشهور ان يتزوج
عقد على امرأة لا يراد به مقاصد عقد التكاح من الفراد للولد وتربيت بل انما
المدت معينة تنهي العقد بانتهائها او غير معينة بمعنى بقا العقد مادامت معك
ان انصرف منك والحاصل ان معنى المتعة عقد فيدخل فيه مادة المتعة والتكاح
الوقت ايضا فيكون التكاح الوقت من افراد المتعة وان عقد بلفظ التزوج واحض
الشهود وما يفيد ذلك من الالفاظ التي تفيد التواضع مع المرأة على هذا المعنى
ولم يعرف في شيء من الآثار لفظ واحد من بائنه من الصحابة بلفظ تمتع بك ونحوه
انتهى قال العلامة العيني رحمه الله تعالى شرحه على البخاري واذا انقضى
ان تكاح المتعة هو الوقت فلما تمت بتمامه بمقتضى العادة انهما لا يعيشان
الى انقضاءها كما في سنة ونحوها فليس يبطل لوجود التايت اذ يصح لانه زال

ما كان يخشى من انقطاع التكاح بغير طلاق من عدم الميراث بين الزوجين يطلق
المجهور عدم الصحة انتهى وقال في المنع وهو ظاهر الذهب وهو الصحيح كما في
نقله عن المعراج لان التايت هو العيني لجهة المتعة انتهى وقال العلامة
العيني رحمه الله تعالى في شرح الهداية تكاح المتعة محرم وهو ما اذا صرح بالوقت
فيه انما اذا كان في يقين الزوج انه لا يقم معها الا سنة او شهرا او نحو ذلك ولا يشترط
ذلك فانه تكاح صحيح عند عامة اهل العلم ما خلا الاوزاعي رحمه الله تعالى قال في هذه
الصورة هي المتعة انتهى وقال زفر رحمه الله تعالى انما بلفظ التايت ويصح التكاح
موبدا فيسقط الحد انتهى والظاهر ان التايت عند كالشروط الفاسدة فان
التكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ويبطل الشرط ووهما التكاح كما في الشهور وغيره
وفي شرح الوقاية للقيساني وعند ابى حنيفة رحمه الله تعالى ان تزوج بك
انقضى التكاح ونحو قوله تمتع كما في قاضي خان فزفر يلقي التايت كما يلقي ابو حنيفة
لفظ المتعة وكذلك اذا صرح بالقاطع فانه يجوز كما لو تزوجها على ان يبطلها
بعد شهده فانه يجوز لان اشتراط القاطع يدل على انقضاده موبدا ويبطل الشرط
كذا في المنع وغيره وتكاح المتعة كان جائزا في صدر الاسلام ثم نسخ بدلا لقطعته
منها ما ذكره ابن خلكان في ترجمة القاضي يحيى بن اكرم رحمه الله تعالى قال حدثني
محمد بن منصور قال كنا مع المامون في طريق الشام فامر فزوى بتجليل المتعة فقال
لي يحيى بن اكرم ولا يبي العينا بكرا عند اليه فان رايتما للقول وجهها فقولا ولا تستكما
الى ان ادخل فقال فدخلنا اليه وهو يسال ويقول وهو مضطرب متعنانا كانتا
على عهد النبي عليه الصلاة والسلام وعلى عهد ابى بكر رضي الله عنه وانت
تمت عنهما من انت يا جعل حتى تنهى عما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابوبكر رضي الله عنه فاما ابو العينا الى محمد بن منصور رجل يقول في عمر

ابن الخطاب ما يقول تكلمه نحن فاسكننا فاجبى بن اكرم فجلس وجلسنا فقال
المامون ليحيى ما لي اراك متغيرا فقال هو غم يا امير المؤمنين لما حدث في الامم
قال وما حدث فيه قال الند ابخليل الزنا قال الزنا قال نعم للثقة الزنا
قال ومن ابن قلت هذا قال من كتاب الله عز وجل وحديث رسول الله عليه
الصلاة والسلام قال الله تعاقد افاح المؤمنون الى قوله والذين هم لفروجهم
ما تظنون الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك
فاولئك هم العادون يا امير المؤمنين الثقة ملك اليمين قال لاخى الزوجة التي
ترث وتورث وتلمح الولد ولها شرايط قال لا قال فقد صار يتجاوز
هذين من العادين وهذا الزهري يا امير المؤمنين يروي عن عبد الله والحسن
ابن محمد بن الخفيرة عن ابيهما بن علي بن ابي طالب رضى الله عنهم قال امرني
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان انادى بالنبي عن الثقة وتحتي يما
بعد ان كان قد امر بها فالتفت اليها المامون فقال المحفوظ هذا من حديث
الزهري قلنا نعم يا امير المؤمنين يرويه جماعة منهم مالك رضى الله عنه فقال
استغفر الله نادوا بقرعة الثقة فنادوا بذلك قال ابو اسحق اسمعيل بن اسحق
ابن اسمعيل بن حماد بن يزيد بن درهم الا ذى القاضى الفقيه المالكي البصري وقد
ذكر يحيى بن اكرم فظلم امره وقال كان له في يوم في الاسلام عظيم وذكر هذه
الوقعة انتهى ما في ابن خلكان وذكر هذه الحكاية الماوردي من ائمة الشافعية
في كتابه الحاوي فقال حكى ان يحيى بن اكرم دخل على المامون فقال يا امير المؤمنين
اطلقت الثقة وقد حرمها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال المامون
يا يحيى انى يملك ثقة حديث رواه الربيع بن سبرة اعرابي يقول على عقبه
ولا اخول به فقال يحيى بن اكرم يا امير المؤمنين ههنا حديث اخر فقال هاته

فقال

فقال يحيى حد ثنا القعنبى فقال المامون لا بأس به عن قال يحيى عن مالك
فقال المامون كان ابى يجهله هبة فقال يحيى عن الزهري فقال المامون كان
ثقة في حديثه لكن كان يعمل لنبى امية هبة فقال يحيى عن عبد الله والحسن
ابن محمد بن علي بن الخفيرة قال فقرو المامون ساعة ثم قال كان احدهما
يقول بالوعيد والاخر بالارجاء هبة قال يحيى عن ابيهما محمد بن علي قال
هبة قال يحيى عن علي بن ابي طالب رضى الله قال هبة قال يحيى
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عام خبير عن الثقة وعن اهل حورم الحرة الا هبة
فقال المامون يا غلام اركب فناد ان الثقة حرام انتهى ما ذكره الماوردي
واخرجه الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن بهذا اللفظ كما
في الحاوي واخرجه البخاري رحمه الله تعالى صحيحه من كتاب النكاح في باب
نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح الثقة اخبرنا عن زيادة فيه قال حد ثنا
مالك بن اسمعيل حد ثنا ابن عيينة انه سمع الزهري يقول اخبرني الحسن بن محمد
ابن علي واخوه عبد الله بن محمد عن ابيهما ان عليا قال لابن عباس رضى الله تعا
عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الثقة وعن حورم الحرة الا هبة من خبير
انتهى واخرجه الترمذي بهذا السند بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهي عن ثقة النساء عن حورم الحرة الا هبة من خبير وقال الحديث حسن صحيح
واخرجه بقية الائمة الستة ما خلا ابا داود وقد وردت احاديث اخرى دل على
شتمها منها رواه ابو صخرة عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن
ابيه قال قدمت مكة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال
استمعوا من هؤلاء النساء والاستماع يومئذ عندنا النكاح فكلم النساء كلهن
فقلن لا نتكح الا وبيننا وبينكم اجل فذكرنا الرسول الله صلى الله عليه وسلم

اليهني بن جعفر بن سهل انه سئل عن المتعة فقال هي الزنا بعينه انتهى فاهل
السنة اتبعوا عليا وغيره من الخلفاء الراشدين ومارروه عن النبي صلى الله
عليه وسلم والشيعة خالفوا عليا ومارواه عن النبي عليه السلام واتبعوا
قول من خالفه وذكر الشيخ والاجماع عليه العلامة الفقيه الشيخ علي الرضائي
في كتابه الهداية الذي هو امتن الكتب اصلا واحسنها فضلا وادفعها مانارا
وارجمها معيارا وهو لغة مسالكة وصعوبة مداركة والى ما يركض جواد
الكفر في مضمار اقتباسه واخرى ما يراض الطبع في حكمة قواعد واماسه
فاق غالب التأليف بحسن التهذيب ومثانة التركيب ووصانة الترتيب
رحم الله مولفه وورقه وورقه وسقى بالرضوان مشهده قال رحمه الله
تعالى تكاح المتعة وهو ان يقال لامرأة اتمتع بك كذا من بكذا من المال وقال
مالك رحمه الله هو جواز لان كان مباحا فبقى الى ان يظهر ناسخه قلنا ثبت النسخ
بالجماع الصحابة رضي الله عنهم وابن عباس رضي الله عنهما صح رجوعه الى قولهم
فقد راجع الاجماع انتهى واعترض عليه باعتراضين الامتناع الاول نسبة الجواز الى
مالك رحمه الله تعالى قال في فتح الباري قال ابن دقيق العيد ما حكاه بعض الحنفية
عن مالك من الجواز خطأ فقد بالغ المالكية في منع التكاح الوقت حتى ابطالوا
توقيت العمل بسببه فقالوا لو علق على وقت لا بد من تجنيه دفع الطلاق لان
لانه توقيت للعمل فيكون في معنى تكاح المتعة انتهى وقال العلامة العيني رحمه الله
تعالى قال في الكافي هذا سهو فان المذكور في كتب مالك حرمة تكاح المتعة قال
في الدرر والايحوز التكاح الى اجل قريب او بعينه وان سوي صداقا وهذا المتعة
وقال الاكل معتمد لا على الصنف يجوز ان يكون شمس لا يمة الذي اخذ عنه
الصنف قد اطلع على قول له على خلاف ما في الدرر قلت لم يذكر في كتاب من

كتب

كتب المالكية رواية بجواز المتعة وبلا احتمال نقل قول عن امام من الائمة غير جواد
مع ان مالكا روى في موطنه من حديث الزهري من حديث علي بن ابي طالب رضي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وقال
الاكل معتد باليس كل من يروي حديثا يكون واجب العمل لجواز ان يكون منه بلعنه
او يخرج عليه قلت عادة مالك لا يروي حديثا في موطنه ولا هو يذهب اليه ويعمل
به ولو ذكر عنه ما ذكره الاكل لذكر اصحابه ولم ينقل عنهم شئ من ذلك انتهى
كلام العيني رحمه الله اقول يحتمل ان صاحب الهداية اطالع ان مالكا كان يقضي
ابتداء بجوازها كما بن عباس وغيره فاطلع على حديث الزهري فزجج عن ذلك
اصحابه قوله الاول لرجوعه الى الثاني وذكر صاحب الهداية لاجل المناظرة والظاهر
الحق كعادته من ذكر المخالفين كابي يوسف ومحمد والشافعي ومالك وابن ابي ليلى
وابن شبرمه فان عادته ان يذكر اقوال ائمتهم لاجل المناظرة وتوضيح المسئلة
بدلها لا للطمع على من يذكره والله سبحانه امام الاعتراض الثاني انه قال
ثبت النسخ بالجماع الصحابة فان الاجماع لا يصلح ناسخا للكتاب والسنة والاجماع
على قول الجمهور خلافا لعيسى بن ابان وبعض المعتزلة لان نقل النسخ لا يحتاج فيه
الى اجماع بل يحتاج الى بثبوته بدليل شرعي بنقل العدل فقط ومن خالفه فهو
مستند على ما كان الامر عليه ومع الناقل زيادة علم خفي على من لم يبلغه النسخ
وهكذا كان من ابن عباس في المتعة حتى قال له على انك قاته ولا يتصور حصول
الدليل بعد النبي عليه السلام ولا ظهوره لاستلزامه اجماعهم اولا على الخطأ
لرؤم كونه خلاف الحق وهو غير معتقد واستدلال بعض المعتزلة بالولفة قالوا
بانهم بسقط انفسهم من الصدقات بالاجماع المنقذ في زمان ابي بكر رضي الله عنه
ضعيف لانه لم ينسخ بالاجماع بل هو من قبل استنها الحكم بانها العلة اقول والجواب

عن صاحب الهداية بان النسخ حصل بالسنة واجعت الصحابة رضي الله عنهم
على نقله اليها وعلى حكمة بانه منسوخ فالناسخ ما استند اليه الاجماع وهو النسخ
الراجح على النسخ الاول الذي يحتمل انه منسوخ به لا يقال في يكون النسخ وهو النسخ
الراجح للاجماع فلما اذا اعتبره لانا نقول يجوز ان لا يعلم السر في ذلك النسخ
فلديهم جعله ناسخا بخلاف الاجماع المبني عليه فانه يكون متراجعا للحالة فيصح
النسخ فعملنا بالاجماع المستند الى النسخ الناسخ وهذا اراد صاحب الهداية بقوله
النسخ ثبت باجماع الصحابة اى اجعت رضي الله عنهم على ان النسخ قد سئمت
في حياة النبي عليه السلام فكانت الاحاديث الناسخة ناسخة والاجماع يظهر
ولا يحتاج في الجواب الى ما قاله العلامة حسن جلبي في حاشيته على التلويح
ان الاجماع قد لا يكون عن دليل بان يخلق الله تعالى فيهم العام الضروي فيوقفهم
للصواب لا فاقد علمنا وروينا الدلائل الدالة على النسخ فيما تقدم واما
قوله وابن عباس مع رجوعه فقوله بالاجماع فهو جواب عن سؤال مقدر تقديره
كيف يصح الاجماع مع مخالفة ابن عباس رضي الله تعالى عنه فقال مع رجوعه فصار الاجماع
برجوعه منعقدا والخلاف به تفسا وانقضاء الاجماع بعد ظهور الخلاف او كد
لان يدل على حجة قاطعة ودليل قاهر فان قيل هذا نقل النسخ فلا يضر بخالفة
ابن عباس رضي الله عنه على انه بعد ظهور الدلائل وقوله علي له من قيل
السلة الشهيرة وهي ثبوت المخالف قلنا نعم لكن راد المصنف ان الصحابة رضي
عنهم اجمعوا على نقله ولا يتم اجماعهم على نقله بخالفة ابن عباس رضي الله عنه
وقد مع رجوعه فتحقق الاجماع قال القرطبي رحمه الله تعالى الروايات كلها
متفقة على ان زمن اباحت النسخ لم يطل وانه حرم واجمع السلف والخلف
على تحريم الامن لا يلتفت اليه من الراضين انتهى فلا اعتبار بالمخالف

وان

وان اظهر دليل اقوى من الاول وانى له ذلك لما قال العلامة ابن الهمام
في التلويح اذا فرض تحقق الاجماع من نسخ امتنع مخالفة ولو ظهر نسخ ارجح
من لصيرورة ذلك الحكم قطعا بالاجماع فلا يجوز مخالفة ولا يتصور الاجماع
بخلافه انتهى ومباحث ذلك مذكورة في كتب الاصول في باب النسخ فراجعها
ان نشت تمتة قال العلامة العيني واذا انفرد ان نكاح المقترة غير صحيح بل
يحد من وطى بنكاح المقترة اختلف فيه العلماء قال الكواحبي ما ك لاحد فيه
لشبهة العقد والخلاف التقدم فيه وانه ليس في تحريمه القرآن ولكنه يعاقب عقوبة
شديدة قال صاحب الاكمال هذا هو المروي عن مالك واصل هذا عند بعض
التفرقة في الحديثين ما حرمه السنة او حرمه القرآن وقال الرافعي من ائمة
الشافعية في العزيز اذا وطى جاهلا بفساده فلا حد وان كان عالما فقد
بني الحد على ما روى ان ابن عباس كان يجيز نكاح المقترة ثم رجوعه ولا مع
رجوعه فوجب الحد لحصول الاجماع فان لم يصح رجوعه بيني على انه لو اختلف
اهل عصر في مسألة لم اتفق من بعدهم على احد القولين في اهل بيته بل يصير ذلك
مجموعا عليه فيه وجهان اصوليان ان قلنا نعم يجب الحد ولا فلا قال
وهو الاصح كذا وصححه النووي انتهى وفي الحاوي الماوردي الشافعي رحمه الله
تعالى يعزى راد بان عام بالحرمه انتهى اقول ذكر العيني مذهب مالك الشافعي
ولم يذكر مذهبهم وقد ذكر في النسخ فقال وليس فيه رجم ولا حد ولا تفرقة
انتهى زاد العتباتي واطلاق ولا اطلاق ولا اطلاق ولو ابا حه صاد كافي في هذا
المصنفات وغيرها ولو قضى بجوازه لم يكن كافي العمادية انتهى قلت لانه خالف
اجماعا وقد ذكر وانما اذ ارفع اليه حكم قاض اخر فذهب الاما خالف كتابا وسنة
مشهورة اراجعا فاذا قضى بصحة نكاح المقترة الوقت لا ينفذ كما في النووي

لإجماع الصحابة رضي الله عنهم على فساده وقال الماوردي الشافعي في الحاوي
 وقال الزبير رضي الله عنه المتعة الزنا الصحيح ولا جحد احد يعمل به الا رجمة
 انتهى فيكون هذا مذموم صحابي فان قلت هل يجب عليها العدة قلت
 حيث قلنا انه زنى بدليل ما تقدم فلا عدة عليها قال في التلخيص بالجملة قبل كتاب
 الطلاق ولو روى رجل امرأته فزنى فتزوجها فله وطئها بلا استبراء وقال
 محمد بن اسبراهيل الى انتهى وقال العلاء في شرح التور من العدة
 نقل عن شرح النظم الوهابي لو زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى تخيض
 لاحتمال علوقها من الزنا فلا يستقي ما زرع غيره فليحفظ لغرابته انتهى وقال
 الماوردي الشافعي في الحاوي لها مهر مثلها بالاصابة دون السوى وعليها العدة
 وان جات بولد لمحق بالواطي لا نهضت باصابة الشهية فاشا وبغيره في غيرها
 بغير طلاق لانه ليس بينهما صلح ملتزم ويحرم بهذه الاصابة تحريم المصاهرة
 انتهى فان قلت قلت بانها زنا فما حكم ما تاخذ المرأة عليه قلت قال
 في شرح الجمع لابن ملك في فضل ما يجوز من الاجارة وما يفسد منها نقلا عن الخط
 ما اخذته الزانية ان كان بعقد الاجارة فخلد عند ابي حنيفة رحمه الله وحرام
 لان اجر المثل في الاجارة الفاسدة طيب وان كان السبب حراما وحرام عندها
 وان كان بغير عقد فحرام اتفاقا لانه اخذته بغير حق انتهى والله سبحانه اعلم
 وهذا القلم غبار رسم وصاد كلما بعد ما كان كلما ورقه منظوما كالدر
 منظوما

يا ناظر الاسطر حررتها بسرعة
 رسالة ارجتها لي في تكاح المتعة
 انظر بعيني نصف سلك سبيل السنة

ثم

ثم قبل يمينا ونقش يمينا
 في جمادى الفت هادي الدر واجبات منكم اذ غ نظر
 ثم نظر شمالا وحبم مقالا وهو
 يا قاردا رسالة بدبعة في المتعة
 انظر الى تاريخها الفتن في جمعة
 ثم رفع راسه وصعد انقاسه وقال
 هذا قيم رائق مناهي في حسن مقصد البيع الزاهي
 في متعة حرمت فانغ ما الفتن بجمعة لله
 ثم ارحى العنان وبالله السعان وابدل الحركة بالسكون وقرانوت
 والقلم وما يسطرون ما انت بغير ربكنا نجنون مثل هذا فليعمل العالمون
 سبحانه من علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 اله وصحبه وسلم تسليما بالمسك فحومها
 والحمد لله رب العالمين في منتصف جمادى
 الاولى سنة خمس مائة ومائة وكف
 والحمد لله وحده